

Distr.: General
6 October 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة التاسعة

شرم الشيخ، مصر، 13-17 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*

استرداد الموجودات

التحديات المطروحة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والإجراءات
التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية، من الدول
الأطراف التي طبقت هذه التدابير وفقاً للفقرة 1 (ج) من المادة 54
من الاتفاقية

مذكرة من الأمانة

ملخص

أعدت هذه المذكرة عملاً بقرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 9/8، وهي تستند إلى بيانات جمعتها الأمانة وحللتها. وهي تقدم معلومات أساسية عن التحديات المطروحة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والإجراءات التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية، من الدول الأطراف التي طبقت هذه التدابير وفقاً للفقرة 1 (ج) من المادة 54 من الاتفاقية. وتقدم أيضاً ملخصاً عن مناقشة مواضيعية أجريت بشأن ذلك الموضوع في اجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، المعقد في فيينا، في الفترة من 6 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2021.

* CAC/COSP/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

011121 011121 V.21-07443 (A)



مقدمة

1- أوعز مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المؤتمر)، في الفقرة 15 من قراره 9/8، إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات (الفريق العامل)، بالقيام بجملة أمور منها، جمع معلومات عن التحديات المطروحة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والإجراءات التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية، من الدول الأطراف التي طبقت هذه التدابير وفقاً للفقرة 1 (ج) من المادة 54 من الاتفاقية. كما أوعز المؤتمر إلى الفريق العامل بأن يبلغه، بدعم من الأمانة، في دورته المقبلة بالنتائج التي توصل إليها فيما يخص كلاً من هذه الأمور.

2- وتماشياً مع هذه الولاية، أرسلت الأمانة مذكرة شفوية تدعو فيها الدول الأطراف إلى مواصلة تبادل المعلومات عن التحديات المطروحة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والإجراءات التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية. وتضمنت المذكرة الشفوية أيضاً استبياناً مفصلاً قدمت 44 دولة طرفاً رداً بشأنه، حتى 22 أيلول/سبتمبر 2021.⁽¹⁾

3- واستناداً إلى التعليقات الواردة من الدول والمعلومات الواردة من مصادر مفتوحة ومنشورات موثوقة، أعدت الأمانة مذكرة بعنوان "الإجراءات التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية" (CAC/COSP/WG.2/2021/4) باعتبارها ورقة معلومات أساسية عن مناقشة مواضيعية حول الموضوع الذي تناوله اجتماع الفريق العامل المعقود في فيينا في الفترة من 6 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2021 (CAC/COSP/WG.2/2021/5، الفقرات 42-50).

4- وتتضمن هذه الوثيقة شكلاً مختصراً من التحليل المقدم في الوثيقة CAC/COSP/WG.2/2021/4 وتتضمن ملخصاً عن المناقشة المواضيعية التي أجراها الفريق العامل.

5- وفي عام 2009، أصدرت مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) والبنك الدولي دراسة بعنوان "استرداد الأصول المنهوبة: دليل للممارسات الحسنة بشأن مصادرة الأصول دون الاستناد إلى حكم إدانة". ومن المتوخى أن تكون المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مرجعاً مفيداً للتحديات المستقبلية لتلك الدراسة.

ثانياً - المصطلحات

المصادرة والممتلكات

6- تعرّف "المصادرة"، في المادة 2 (ز) من اتفاقية مكافحة الفساد، بأنها "الحرمان الدائم من الممتلكات بأمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة أخرى". وهي "تشمل التجريد حيثما انطبق"، مع أن مصطلح التجريد غير معرّف صراحةً.⁽²⁾ ومفهوم الممتلكات معرّف تعريفاً شاملاً في الفقرة (د) من المادة 2، وينطوي على "الموجودات بكل أنواعها، سواء أكانت مادية أم غير مادية، منقولة أم غير منقولة، ملموسة أم غير ملموسة، والمستندات أو الصكوك القانونية التي تثبت ملكية تلك الموجودات أو وجود حق فيها".

(1) أستراليا، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، باراغواي، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلغاريا، بوتان، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تشيكيا، توغو، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، سلوفينيا، سنغافورة، سويسرا، شيلي، الصين، طاجيكستان، فرنسا، قطر، كرواتيا، كندا، كوبا، كينيا، لاتفيا، لبنان، مالطة، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، النمسا، النيجر، نيكاراغوا ونيوزيلندا.

(2) لأغراض هذه الوثيقة، يعتبر مصطلحا المصادرة والتجريد مترادفين، ولو أنها لا يُستخدمان دائماً كمترادفين في النظم القانونية الوطنية (إذ يشير تعبير التجريد أحياناً إلى الحرمان من الممتلكات، وتعبير المصادرة إلى أمر بدفع مبلغ من المال).

المصادرة غير المستندة إلى إدانة مقابل المصادرة الموسّعة

7- في الفقرة 1 (ج) من المادة 54، ترد إشارة إلى المصادرة دون إدانة جنائية، ومن ثم لا تستبعد إمكانية فرض المصادرة عندما يكون الشخص متهماً بارتكاب جريمة ولكن الإجراءات الجنائية لا تقضي إلى إصدار حكم إدانة. وفي حين يشير ذلك الحكم إلى "الحالات التي لا يمكن فيها ملاحقة الجاني"، يبدو أنه يشمل الحالات التي تبدأ فيها الملاحقة القضائية ولكن يتعذر إنهاؤها (مثلاً، في حالة وفاة المتهم أو فراره بعد توجيه الاتهام إليه). وبعبارة أخرى، فإن المصادرة غير المستندة إلى إدانة هي التدبير الذي يفرض عندما لا تُصدر أي محكمة حكم إدانة ضد المتهم، وهذه السمة هي التي تميز هذا المفهوم أيضاً عن المصادرة الموسّعة، حيث يمكن أن تشمل المصادرة أشياء غير عائدات الجريمة موضوع الإجراءات الجنائية، ولكن فقط في حالة إدانة الشخص.⁽³⁾

المصادرة غير المستندة إلى إدانة مقابل تدابير التقييد أو التجميد أو الحجز المؤقت

8- يمكن أن تسبق التدابير المستندة إلى إدانة أوامر تقييد أو تجميد أو حجز مؤقت تُعتمد قبل المصادرة. ولهذا السبب، تعتبر بعض البلدان (مثل تشيكيا) هذه الأوامر حالات مصادرة غير مستندة إلى إدانة. ولكن، عموماً، من المتفق عليه أن المصادرة غير المستندة إلى إدانة هي التدابير النهائية للحرمان من الممتلكات- أي عندما تصادر الممتلكات ويجرد منها حائزها بصورة لا رجعة فيها. ولا تندرج التدابير المؤقتة المتخذة في إطار إجراءات المصادرة المستندة إلى إدانة ضمن هذه الفئة، من حيث إنه يجب إلغاؤها في نهاية المطاف في حال عدم إدانة الجاني.

مفهوم "الإدانة"

9- تعتبر بعض البلدان أن "الإدانة" تعني قراراً تتخذه إحدى المحاكم بعد إجراء محاكمة، حتى ولو كان ذلك في الدرجة الابتدائية فقط، في حين تعرّفها بلدان أخرى بأنها قرار لا رجعة فيه (مشمول بقوة الأمر المقضي به). ولذلك، قد تعتبر الفئة الأخيرة من البلدان تدبير المصادرة الصادر بعد الإدانة في الدرجة الابتدائية إما حالة مصادرة غير مستندة إلى إدانة أو حالة حجز مؤقت تسبق مصادرة مستندة إلى إدانة.

10- ففي إيطاليا، على سبيل المثال، يمكن مصادرة الموجودات حتى في إطار الإجراءات الجنائية عندما تكون الجريمة قد سقطت بالتقادم، ولكن فقط إذا كان الجاني قد أدين في الدرجة الابتدائية. وفي مرحلة الاستئناف، يمكن أن تؤكد المحاكم العليا أن القضية سقطت بالتقادم وأن تصادر عائدات الجريمة. ويعتبر كثيرون هذه الإمكانية حالة مصادرة غير مستندة إلى إدانة.

11- أما بالنسبة للسيناريو الثاني فهو المتبّع عادةً في البلدان التي تعتبر الإدانة حكماً نهائياً غير قابل للاستئناف. ويستتبع ذلك أن تدبير المصادرة الذي يفرض بعد إدانة أولى يُعتبر في بعض البلدان (كما هو الحال في كندا) حالة تجميد أو حجز في إطار الإجراءات الجنائية، على الأقل طالما أن الإجراءات لا تزال قيد نظر محاكم الاستئناف أو المحاكم العليا لمراجعتها.

12- وتميل البلدان التي تطبق القانون الأنغلوسكسوني إلى اعتبار جميع التدابير التي لم تصدر فيها إدانة في أي من المراحل تدابير غير مستندة إلى إدانة، في حين أن عدة ولايات قضائية أخرى (مثل بلدان أوروبا القارية وكندا) تميل إلى تفسير مفهوم الإدانة في ضوء مفهوم الأمر المقضي به. ويمكن أن يؤدي هذا الاختلاف في المصطلحات دوراً في التنفيذ العملي للتعاون القضائي.

(3) Johan Boucht, *The Limits of Asset Confiscation: On the Legitimacy of Extended Appropriation of Criminal* (3) *Proceeds* (Oxford, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Hart Publishing, 2017), p. 5

الدعوى العينية مقابل الدعوى الشخصية

13- تعرّف المصادرة غير المستندة إلى إدانة، في بعض الأحيان، بأنها دعوى عينية، من حيث إنّ الإجراءات تركّز على الممتلكات لا على مسؤولية شخص ما. ويجسّد هذا التعريف جوهر بعض النظم الوطنية، ولا سيما تلك النظم القائمة على مفهوم المصادرة المدنية للموجودات غير المشروعة.

ثالثاً- نماذج وطبيعة آليات المصادرة غير المستندة إلى إدانة

ملاحظات عامة

14- تتضمن تشريعات الغالبية العظمى من البلدان التي رُدّت على الاستبيان حكماً أو أكثر يسمح لها بمصادرة الموجودات المرتبطة بالجريمة حتى بدون صدور حكم إدانة. وعلى الرغم من هذه السمة المشتركة، يبدو أنّ النظم الوطنية تتباين تبايناً كبيراً.

نماذج مختلفة

15- تصنّف نماذج المصادرة غير المستندة إلى إدانة بطرائق مختلفة. ويحدد تقرير صدر عن المفوضية الأوروبية في عام 2019 أربعة نماذج مختلفة: (أ) المصادرة التقليدية غير المستندة إلى إدانة (عندما تتعذر المصادرة استناداً إلى حكم إدانة نهائي)؛ و(ب) المصادرة الموسّعة؛ و(ج) إجراءات الدعوى العينية؛ و(د) نموذج الثروة المجهولة المصدر.⁽⁴⁾ ولكن ينبغي، كما ذكر آنفاً، تناول المصادرة الموسّعة على نحو منفصل عن التدابير غير المستندة إلى إدانة.

16- وتستند الخطوة الأولى في التصنيف إلى التمييز بين خيارين أساسيين يتمثلان في ما إذا كانت البلدان قد وضعت نظاماً للمصادرة غير المستندة إلى إدانة في إطار نظام العدالة الجنائية أو خارجه.⁽⁵⁾

نظم التجريد والمصادرة المدنية

17- في بعض البلدان، يرد النص صراحةً على أنّ المصادرة غير المستندة إلى إدانة هي مصادرة ذات طابع مدني. وهذا هو الحال في كثير من الأحيان في البلدان التي تطبق القانون الأنغلوسكسوني.⁽⁶⁾

(4) European Commission, Commission staff working document: analysis of non-conviction based confiscation measures in the European Union, document SWD(2019) 1050 final. التصنيف القائم على أربعة نماذج مستوحى من دليل أنواع المصادرة غير المستندة إلى إدانة الذي وضعته شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات بتمويل من الاتحاد الأوروبي في عام 2015.

(5) هذا هو أيضاً النهج الذي اتبعه تقرير صدر مؤخراً عن مجلس أوروبا، بالتمييز بين النهج الجنائي والنهج غير الجنائي إزاء المصادرة غير المستندة إلى إدانة، إذ يميز التقرير "دعوى الاسترداد التي تُرفع في سياق الإجراءات الجنائية ولكنها لا تعتمد على إدانة جنائية وبين الدعوى التي تستهدف الممتلكات نفسها على نحو منفصل عن أي إجراءات جنائية" (Bright Line Law, "The use of non-conviction based seizure and confiscation" (Strasbourg, Council of Europe, October 2020)).

(6) Ian Smith and Tim Owen, *Asset Recovery: Criminal Confiscation and Civil Recovery* (London, 2003); Stefan D. Cassella, "An overview of asset forfeiture in the United States", in *Civil Forfeiture of Criminal Property: Legal Measures for Targeting the Proceeds of Crime*, Simon N.M. Young, ed. (Northampton, Massachusetts, United States of America, Edward Elgar Publishing, 2009), p. 24; and Stefan D. Cassella, "Nature and basic problems of non-conviction-based confiscation in the United States", *Veredas do Direito*, vol. 16, No. 34 (May 2019), p. 43.

18- والفكرة التي تقوم عليها هذه النظم هي حياة جميع الممتلكات و/أو الموجودات المرتبطة بالنشاط الإجرامي، بصرف النظر عن مسؤولية الفرد (وملاحقته). وغالباً ما تسمى إجراءات الدعوى العينية لأنها تستهدف العنصر غير القانوني. فإذا اعتُبرت الممتلكات مشبوهة، جرى حجزها، أو فرض قيد عليها، مع إمكانية حماية أصحاب الحقوق لحقهم في الملكية أمام المحكمة لاحقاً. فإن لم تقدّم أي مطالبة، أو إذا رُفضت المطالبة، صودرت الممتلكات. ويُنعت هذا النظام بالـ"مدني" لأنّ الإجراءات القضائية المتعلقة بمصدر الممتلكات واكتسابها أو حيازتها على نحو مشروع تتم وفقاً لقواعد الإجراءات المدنية.⁽⁷⁾

النماذج "الجنائية" غير المستندة إلى إدانة باعتبارها بدائل للملاحقة أو الإدانة المستحيلة

19- تقصّل نظم أخرى بدلاً من ذلك اعتماد نهج يظل بموجبه النظام غير المستند إلى إدانة مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالإجراءات الجنائية المتعلقة بالجريمة الأصلية. وبموجب هذه النماذج، يُعتبر التدبير غير المستند إلى إدانة بديلاً عن المصادرة التقليدية المستندة إلى إدانة عندما تتعذر إدانة الجاني لأسباب تعوق الملاحقة القضائية، أو تحول دون المضي قدماً في ملاحقة قضائية استُهلّت بالفعل، أو لا تسمح للمحاكم بإعادة فرض حكم الإدانة (بسبب التقادم أو قيود إجرائية أخرى).

20- وفي العديد من البلدان، تقع هذه النظم غير المستندة إلى إدانة في صلب نظام العدالة الجنائية، بل إنها تكون أحياناً متأصلة في نفس الإجراءات الجنائية المتعلقة بالجريمة الأصلية. وهذا هو الحال في تشيكيا وفرنسا على وجه الخصوص. والشكل الأساسي للنموذج (الجنائي) البديل غير المستند إلى إدانة هو، في الواقع، نموذج يُفرض فيه التدبير في إطار نفس الإجراءات الجنائية الرامية إلى إيقاع عقوبة بالجاني كلما تعذرت هذه العقوبة (بسبب الموت والفرار والتقدم، وما إلى ذلك). وعادةً ما تتّبع هذه النماذج "الجنائية" غير المستندة إلى إدانة، التي تُعتبر فيها المصادرة غير المستندة إلى إدانة في معظم الأحوال بديلاً للملاحقة القضائية، قواعد الإجراءات الجنائية.

21- وفي بعض البلدان، تُعتبر الإجراءات غير المستندة إلى إدانة بدائل للملاحقة القضائية أو الإدانة المستحيلة، وتنظّمها القوانين الجنائية. ومع ذلك، ورغم أن هذه الإجراءات تدخل في إطار نظام العدالة الجنائية، فإنها تأخذ شكل إجراءات أكثر استقلالية (كما هو الحال في ألمانيا وسويسرا). ومع أنّ السلطات العامة المختصة بالمسائل الجنائية هي التي تستهل الإجراءات أمام محكمة لديها الاختصاص الجنائي، فإن القواعد المنطبقة قد تكون قواعد الإجراءات المدنية (في ألمانيا وسلوفينيا وسويسرا، مثلاً). وعلاوة على ذلك، يمكن توسيع نطاق التدابير غير المستندة إلى إدانة بحيث لا تقتصر على الحالات التي تتعذر فيها الملاحقة القضائية، لتشمل الحالات التي لم تبدأ فيها بعد الملاحقة القضائية (كما هو الحال في سويسرا، مثلاً).

نماذج هجينة

22- هناك أيضاً نماذج غير مستندة إلى إدانة لا يمكن تصنيفها تماماً على أنها إجراءات جنائية أو مدنية، لأنها ليست مستقلة تماماً ولا منفصلة تماماً عن نظام العدالة الجنائية الأساسي. فعلى سبيل المثال، تتّبع إيطاليا وكوبا ما يمكن تسميته "نهجاً إدارياً" لاسترداد الموجودات غير المشروعة مستقلاً عن إنفاذ القانون الجنائي، وإن بقي مرتبطاً به جزئياً.

23- ويمكن لبعض النماذج المختلفة المبيّنة أعلاه والمدرجة في إطار النماذج الجنائية للمصادرة غير المستندة إلى إدانة (انظر الفقرة 21) أن تدرج أيضاً في فئة النماذج الهجينة. وعلاوة على ذلك، هناك نظم يمكن

(7) تجدر الإشارة إلى أنّ هناك أيضاً مفهوم "الدعوى المدنية" أو "الاسترداد المباشر للموجودات" الذي تتناوله المادة 53 من الاتفاقية، وهو مفهوم يختلف عن مفهوم "التجريد المدني".

بموجبها اتخاذ تدابير غير مستتدة إلى إدانة ليس فقط عندما تتعذر ملاحقة الجاني، بل أيضاً عندما تُعتبر الموجودات غير مشروعة (كما هو الحال في لاتفيا).

نظم الإثراء غير المتناسب أو الثروة المجهولة المصدر

24- ثمة نوع آخر من النماذج غير المستتدة إلى إدانة، وهو نظام المصادرة القائمة على الثروة المجهولة المصدر (أو الإثراء غير المشروع) الذي تصادر فيه الممتلكات ليس بسبب صلة محدّدة بنشاط إجرامي، بل لأنّ المالك لا يستطيع تبرير مصدر الثروة. ولدى بعض البلدان نظام من هذا القبيل (على سبيل المثال في الاتحاد الروسي وإيطاليا وكوبا ولاتفيا فيما يتعلق بالموظفين العموميين)، سواء اقترن ذلك مع تدابير أخرى غير مستتدة إلى إدانة أم لم يقترن بها.

25- ففي المجموعتين كليهما (أي البلدان التي تعتمد نماذج المصادرة المدنية والبلدان التي تعتمد نماذج جنائية غير مستتدة إلى إدانة)، هناك بلدان تستخدم أشكالاً من الافتراضات المتصلة بالإثراء غير المتناسب أو الثروة المجهولة المصدر، حيث تصادر السلطات جميع الموجودات التي لا يقمّ بشأنها دليل على مصدرها المشروع أو حيازتها على نحو مشروع (كما هو الحال في أستراليا وجزر البهاما والمكسيك؛ انظر الفقرتين 84 و85 أدناه).

26- ويمكن إدراج النظم القائمة على الإثراء غير المبرر إما داخل الإجراءات الجنائية أو خارج نطاق تلك الإجراءات، باعتبارها دعاوى منفصلة (كما هو الحال في إيطاليا وكوبا وكولومبيا، مثلاً)، بل وتكون أحياناً ذات طابع مدني (كما هو الحال في جمهورية مولدوفا، مثلاً).

استهداف الممتلكات مقابل استهداف الأفراد

27- يمكن استخلاص فارق رئيسي بين البلدان في كيفية استبانة الموجودات غير المشروعة. ففي بعض البلدان (في أستراليا وبيرو والولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال)، لا يتم ذلك إلا بتبني العلاقة القائمة بين الموجودات والجريمة.

28- وفي بلدان أخرى (مثل فرنسا)، حيث يرتبط الحكم بشأن عدم مشروعية الموجودات بنتائج الإجراءات الجنائية (مثل استحالة الإدانة بسبب التقادم أو الوفاة أو الفرار)، من الصعوبة بمكان تحديد ما إذا كان التدبير قد اتخذ لمجرد صلة الموجودات بالجريمة أو نظراً أيضاً لصلتها بفرد ما.

29- وفي بلدان أخرى، تشمل التدابير غير المستتدة إلى إدانة مصادرة الموجودات التي استُبينت صلتها بأحد الأفراد (سواء كان خطيراً أم مشتبهاً فيه أم متهماً أم ضالماً في ارتكاب جرائم معيّنة). ويرد ذلك، على سبيل المثال، في التشريع الإيطالي لمكافحة المافيا.

30- والنظم المستتدة إلى مبدأ الثروة المفرطة و/أو المجهولة المصدر هي إلى حد ما ذات طابع هجين في هذا الصدد. فهي تستهدف الممتلكات، ولكنها لا تشترط وجود صلة واضحة بين تلك الممتلكات والجرم المعني.

نظام واحد أو نظم متعددة

31- في بعض البلدان، يوجد نظام واحد للمصادرة غير المستتدة إلى إدانة، بينما تُستخدم نظم متعددة في بلدان أخرى.

32- ففي ألمانيا، على سبيل المثال، يمكن بموجب بعض الأحكام مصادرة جميع الموجودات المرتبطة بنشاط إجرامي، في حين يخوّل حكم آخر السلطات مصادرة جميع الممتلكات المشبوهة، ولكن فقط إذا ما افترضت صلتها بجرائم محدّدة.

33- وفي بلدان أخرى، يمكن أن يكون الفرق بين النظامين جوهرياً بدرجة أكبر. ففي البوسنة والهرسك، على سبيل المثال، توجد آلية للتجميد في إطار إجراءات مدنية ويوجد أيضاً نظام يدخل في إطار الإجراءات الجنائية (مع إمكانية مصادرة الموجودات عندما تتعذر ملاحقة الجاني بسبب المرض أو الوفاة أو الفرار).

التصنيف باعتباره عقوبة

34- ثمة مسألة مهمة تتمثل في ما إذا كان من الممكن تصنيف التدابير غير المستندة إلى إدانة على أنها عقوبات أم لا.⁽⁸⁾ والجواب على هذا السؤال يؤثر على تقييم مدى امتثال التدبير المعني للحقوق الأساسية، ومن المؤكد أنّ له تأثيراً على القواعد التي توّطر ذلك التدبير وعلى استرداد الموجودات في نهاية المطاف. ومن المهم الوقوف على جميع سمات التدبير، وعلى وجه الخصوص، السمات التالية: ما إذا كان يستهدف الممتلكات لمجرد صلتها بجريمة أو أيضاً لصلتها بفرد ما؛ وما إذا كان له طابع شامل أم لا؛ وما إذا كان من الممكن أن يستند أيضاً إلى قيمة الموجودات؛ والدفع المتاحة للأطراف المعنية للطعن في الأمر.

رابعاً- نطاق المصادرة غير المستندة إلى إدانة

نطاق المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ضوء المادة 54 من اتفاقية مكافحة الفساد

35- تحدد المادة 54 من اتفاقية مكافحة الفساد الظروف التي يمكن بموجبها تطبيق المصادرة غير المستندة إلى إدانة، وهي الحالات التي لا يمكن فيها ملاحقة الجاني بسبب الوفاة أو الفرار أو الغياب أو في "حالات أخرى مناسبة"، لكن يبدو أنّ الغالبية العظمى من النظم التي شملتها الدراسة الاستقصائية اعتمدت تدابير غير مستندة إلى إدانة تتجاوز كثيراً نطاق هذه الظروف.

36- ففي عدد قليل فقط من البلدان التي ردت على استبيان المكتب، يقتصر نطاق المصادرة غير المستندة إلى إدانة على بعض السيناريوهات الأساسية الواردة في المادة 54. فعلى سبيل المثال، لا يتيح التشريع الاتحادي لكندا المصادرة غير المستندة إلى إدانة إلا في الحالات التي يكون فيها شخص قد توفي أو فر، أو يُعتبر فاراً. وتقتصر الصين والمملكة العربية السعودية بتدابيرها غير المستندة إلى إدانة على حالي الفرار والوفاة، فيما تقتصر قطر بتدابيرها على الحالات التي يكون فيها الجاني مجهولاً أو في حالة وفاته.

مصادرة العائدات دون إدانة وأنواع الجرائم

37- يمكن تسليط الضوء على فرق كبير فيما بين البلدان فيما يتعلق بنطاق تدابير المصادرة غير المستندة إلى إدانة. وفي بعض البلدان (مثل أستراليا وإيطاليا وجزر البهاما وسلوفينيا ونيوزيلندا)، تقتصر التدابير على عائدات بعض الجرائم فقط والتي عادة ما تكون خطيرة، بينما في بلدان أخرى (مثل سويسرا والنمسا)، يمكن أن تشمل المصادرة جميع عائدات الجريمة، بغض النظر عن نوع الجريمة التي تستمد منها أو التي ترتبط بها. وفي البلدان ذات النظم المتعددة، يمكن المزوجة بين الحالتين كليهما.

38- وعندما يقتصر نطاق المصادرة غير المستندة إلى إدانة على الجرائم الخطيرة، تستخدم الدول تقنيات ومعايير مختلفة لتحديد طبيعة النشاط الإجرامي ذي الصلة، وبذلك تخوّل المحاكم المختصة قدرّاً من السلطة التقديرية. وقد وضعت بعض البلدان (مثل إيطاليا وسلوفينيا والمكسيك) قوائم بالجرائم، مع الإشارة مباشرة إلى المواد الواردة في التشريعات التي تجرم السلوك المعني، في حين تشير بلدان أخرى إلى فئة عامة من الجرائم

John Petter Rui, "The civil asset forfeiture approach to organised crime: exploring the possibilities (8) for an EU model", *Eucrim*, No. 4 (2011), pp. 153-161

الخطيرة (مثل الجرائم التي يعاقب عليها القانون، في أستراليا وكندا). وفي بعض البلدان (في جزر البهاما، على سبيل المثال)، يمكن، بالإضافة إلى الجرائم التي يحددها القانون، توسيع نطاق المصادرة غير المستتدة إلى إدانة لتشمل "مخاطر أخرى" على النحو المنصوص عليه في اللوائح الوزارية.

39- وفي بعض البلدان (مثل أستراليا)، لا يشترط القانون دائماً "إضفاء طابع خاص" على الجريمة الخطيرة. وفي هذه الحالة ثمة تمييز بين أوامر المصادرة بسبب السلوك الذي يشكّل جرائم خطيرة وأوامر المصادرة بسبب الممتلكات المشتبه في أنها عائدات متأتية من جرائم يعاقب عليها القانون.

40- وبالإضافة إلى ذلك، لا يتحدد نطاق التدبير في بعض الدول حسب خطورة الجريمة فقط. ففي نيوزيلندا مثلاً، يعرف مفهوم "النشاط الإجرامي الجسيم" في ضوء خطورة الجرم أو، بدلاً من ذلك، في ضوء حجم العائدات المعنية (المكتسبة بصورة مباشرة أو غير مباشرة) (التي تتجاوز قيمتها عتبة معينة).

الأشياء الخاضعة للمصادرة - الممتلكات غير المشروعة وغيرها

41- يتوقف النطاق الدقيق للأشياء الخاضعة للمصادرة دون إدانة على النظام الذي يعتمده كل بلد.

42- وفيما يتعلق بالأشياء المتصلة بالجريمة، من الشائع التمييز بين أدوات الجريمة وعائداتها (كما يرد في التوجيه 2014/42/EU بشأن تجميد ومصادرة أدوات وعائدات الجريمة في الاتحاد الأوروبي) وأحياناً توجد فئة ثالثة، وهي العناصر التي تشكّل منتجات و/أو أشياء متأتية من الجريمة. وهذا التمييز له أحياناً تأثير على القواعد المنطبقة، من حيث إنّ بعض البلدان (مثل ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا) تميّز في نُظُمها القانونية بين أدوات الجريمة وعائداتها، حيث تخضع الأدوات عادةً لأحكام أكثر صرامة. ويبدو أنّ بلداناً أخرى (كما هو الحال في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) تفضل جعل المصادرة متعلقة بعائدات الجريمة وأدواتها على السواء، وتتناولها باعتبارها جزءاً من نظام مشترك وشامل.

43- وتشمل المصادرة في غالبية البلدان الممتلكات المتأتية مباشرة من جريمة، فضلاً عن المنافع المكتسبة منها بصورة غير مباشرة.

44- ومن المسائل التي يُحتمل أن تطرح إشكالية استبانة المنافع بدقة، بما في ذلك ما إذا كان من المنطقي استنتاج الدخل المباشر في المصادرة غير المستتدة إلى إدانة وكيفية احتساب الحقوق.

45- ولم يكن دائماً من الواضح من المعلومات المقدّمة رداً على الاستبيان ما إذا كانت الممتلكات التي يمكن مصادرتها تشمل العقارات والشركات والمصانع. ولدى بعض البلدان (مثل إيطاليا وكولومبيا) خبرة طويلة في هذا الصدد، في حين يبدو أنّ بلداناً أخرى تملك خبرة أقل.

تدابير مصادرة ممتلكات تعادل قيمة عائدات الجريمة

46- قد يتعذر العثور على عائدات الجريمة. وفي هذه الحالات، لا بد أن تكون هناك ممتلكات أخرى تعادل قيمتها قيمة العائدات. وقد اعتمدت غالبية البلدان التي ردت على الاستبيان تدابير تستند إلى قيمة عائدات الجريمة.

47- وتسري التدابير القائمة على القيمة أيضاً في الحالات التي تُخلط فيها الموجودات المشبوهة أو غير المشروعة بموجودات أخرى؛ ويمكن الاطلاع على قواعد صريحة بشأن خلط الموجودات غير المشروعة بموجودات مشروعة (على سبيل المثال، في بوتان وقطر).

48- وفي بعض البلدان (إيطاليا وسنغافورة، مثلاً)، يمكن تطبيق تدبير قائم على القيمة حتى على الممتلكات التي تملكها أطراف ثالثة عندما يتضح أنّ الشخص الذي صدر التدبير ضده قد نقلها إلى الطرف الثالث.

49- ولا تسمح بعض البلدان (مثل كندا) باتخاذ تدابير قائمة على القيمة. وفي بلدان أخرى (ألمانيا، مثلاً)، تسري هذه التدابير على بعض حالات مصادرة الموجودات التي تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة، دون حالات أخرى (أي مصادرة الممتلكات المشبوهة في سياق الإجراءات الجنائية المتعلقة بجرائم محددة).

مبدأ التفافية أو السلطة التقديرية: شروط خاصة

50- لم يكن من الواضح دائماً من المعلومات المقدمة رداً على الاستبيان ما إذا كانت مصادرة عائدات الجريمة إلزامية أو خاضعة للسلطة التقديرية.

51- وفي بعض البلدان (مثل أستراليا)، لا يجوز فرض المصادرة إذا ارتأت المحكمة أن ذلك لا يخدم المصلحة العامة.

خامساً- العلاقة بالإجراءات الجنائية

لمحة عامة

52- حسبما ذكر في الفقرة 19 أعلاه، فإن إحدى السمات المميزة للإجراءات غير المستندة إلى إدانة هي ما إذا كانت تندرج ضمن الإجراءات الجنائية أو تدار خارج نطاق هذه الإجراءات. ونظراً لهذا الاختلاف الأساسي، يمكن أيضاً بروز اختلافات أخرى.

المصادرة المستقلة غير المستندة إلى إدانة

53- في الغالبية العظمى من الحالات، تكون النماذج غير المستندة إلى إدانة مستقلة عن الإجراءات الجنائية الرامية إلى إثبات ضلوع الشخص في الجرم. ويسري ذلك بصفة خاصة على آليات المصادرة المدنية، التي يمكن استهلالها بصرف النظر عن خيارات الملاحقة القضائية وعمّا إذا كانت الإجراءات الجنائية قد بدأت.

54- ولا تستبعد النماذج الجنائية غير المستندة إلى إدانة بالضرورة درجة معينة من الاستقلالية عن الإجراءات الجنائية. إذ يجوز أن تستهل سلطات العدالة الجنائية إجراءات غير مستندة إلى الإدانة منفصلة عن الإجراءات الجنائية المتعلقة بالجريمة الأصلية (كما هو الحال في ألمانيا).

55- وتوجد مع ذلك بلدان (مثل فرنسا) تتبّع نماذج جنائية غير مستندة إلى الإدانة لا تتخذ فيها تدابير غير مستندة إلى الإدانة إلا في إطار الإجراءات الجنائية وحدها من أجل تقييم مدى ضلوع الشخص في الجرم.

الإجراءات المتداخلة والمتوازنة

56- ثمة فارق كبير يتمثل فيما إذا كان يمكن أو لا يمكن أن تتداخل الإجراءات غير المستندة إلى إدانة مع الإجراءات الجنائية المتخذة ضد المتهم. ففي العديد من البلدان (مثل إيطاليا وسلوفينيا)، يمكن تنفيذ إجراءات متوازنة، لا سيما عندما تكون هناك آلية مصادرة مدنية قائمة (كما هو الحال في جزر البهاما والمملكة المتحدة ونيوزيلندا).

57- وثمة مسألة مختلفة تتمثل فيما إذا كان بإمكان البلدان التي لديها نظم متعددة للمصادرة غير المستندة إلى إدانة أن تباشر الإجراءات بالتوازي، وبذلك تتخذ إجراءات متعددة غير مستندة إلى إدانة تستهدف نفس الأشياء. ويبدو أن هذا هو السبيل المتبّع في جزر البهاما.

الإجراءات المتنافية مقابل الإجراءات التكميلية

- 58- في بعض البلدان (كما هو الحال في كندا والنمسا)، تكون الإجراءات غير المستندة إلى إدانة مستقلة ولكن لا يمكن تطبيقها إلا إذا أُلغيت الإجراءات الجنائية.
- 59- وفي بلدان أخرى (مثل سويسرا)، تكون الإجراءات غير المستندة إلى إدانة مستقلة ولكنها بطبيعتها تكمل الإجراءات الجنائية، مما يعني أنه لا يمكن مباشرتها إلا إذا لم تكن هناك إجراءات جنائية جارية (مع وجود استثناءات تتعلق بالحالات التي يمكن أن تخضع فيها الأشياء المعنية لخفض القيمة).

التأثير المتبادل

- 60- تتمثل إحدى النقاط الإشكالية فيما إذا كانت نتيجة الإجراءات الجنائية يمكن أن تؤثر على تدبير المصادرة غير المستندة إلى إدانة وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر فيه (مثلاً عندما يبرأ المتهم من الجريمة الأصلية في إطار الإجراءات الجنائية).
- 61- وفي بعض البلدان، يكون طابع الاستقلالية هاماً لدرجة أن المصادرة غير المستندة إلى إدانة تظل قائمة حتى ولو بُرِّج الشخص من الجريمة (كما هو الحال في إيطاليا). ويعزى ذلك إلى أن الاختلاف في معايير الإثبات (انظر الفقرة 76 أدناه) بين المصادرة غير المستندة إلى إدانة والأحكام المتعلقة بإدانة الشخص قد يؤدي إلى نتائج مختلفة.
- 62- وفي النماذج الجنائية غير المستندة إلى إدانة، تؤدي تبرئة المتهم عادةً إلى إلغاء التدابير التقييدية ما لم تكن البراءة نتيجة لتطبيق قواعد التقادم (كما هو الحال في فرنسا).

سادساً- العناصر الإجرائية

الاختصاص والهيكلة القضائي

- 63- في كل مكان تقريباً، يصدر قرار المصادرة غير المستندة إلى إدانة عن هيئة قضائية.
- 64- ففي النماذج "الجنائية"، غالباً ما يكون اختصاص إصدار هذا القرار منوطاً بنفس المحكمة المختصة في الإجراءات الجنائية الخاصة بالجريمة الأصلية (كما هو الحال في فرنسا)، أو في جميع الأحوال محكمة مختصة في المسائل الجنائية (كما هو الحال في النمسا). وفي أستراليا، يتمتع عدد قليل من المحاكم بـ"اختصاص قضائي في مجال العائدات"، أي الاختصاص في المسائل الجنائية مقترناً باختصاص خاص بإجراءات المصادرة في ظروف معينة.
- 65- وقد اختارت بعض البلدان (مثل سلوفينيا) أن تجعل القرارات المتعلقة بمصادرة الموجودات المكتسبة بصورة غير مشروعة متركزة في محكمة واحدة.

استهلال الإجراءات

- 66- في عدد كبير من البلدان (مثل بوتان والنمسا)، يستهل الإجراءات النائب العام أو المدعي العام. وفي بعض البلدان (مثل نيوزيلندا)، تقع مسؤولية استهلال الإجراءات على عاتق الشرطة. وفي بلدان أخرى (كما هو الحال في إيطاليا)، يستهلها مكتب المدعي العام أو الشرطة، أو في بعض الأحيان قوة متخصصة للغاية من قوات الشرطة.

- 67- وفي بلدان أخرى، تتولى وكالة متخصصة مسؤولية استهلال الإجراءات (مثل لجنة مكافحة الفساد ومصادرة الموجودات المكتسبة بصورة غير مشروعة في بلغاريا).
- 68- ويمكن أن تؤثر ماهية السلطة المختصة باستهلال الإجراءات (وتخصّصها) على التنفيذ العملي بطرائق عديدة، من حيث إنّ هذه السلطات عادةً ما تكون مسؤولة أيضاً عن اقتفاء أثر الموجودات وتقدير قيمتها، وكثيراً ما تكون مسؤولة عن تقديم بعض الأدلة على مصدرها غير المشروع أو المشبوه. وهذا الأمر قد يثير مشكلات تحيز (كما هو الحال في نيوزيلندا؛ انظر الفقرة 123 أدناه).

التخصص

- 69- ينبغي توضيح أنّ التخصص قد يتخذ أشكالاً مختلفة. أولاً، يمكن أن يستتبع إحالة جميع القضايا غير المستندة إلى إدانة إلى مكتب محدد أو هيئة أو محكمة محدّدة. ثانياً، يمكن أن يعني التخصص أنّ المسؤول الوحيد عن قضايا التعقب والمصادرة (غير المستندة إلى إدانة) هو مكتب محدد أو هيئة أو محكمة محدّدة. ثالثاً، يمكن أن يستند إلى ما تتمتع به السلطات المختصة من خبرة أو مهارات محدّدة أو تدريب محدّد (مثل الإلمام بالمعاملات المالية).
- 70- ويمكن أن تجتمع هذه الأبعاد معاً، ولكن هذا ليس ضرورياً. فعلى سبيل المثال، لا يعني إسناد الاختصاص بصورة مركزية إلى إحدى المحاكم (كما هو الحال في سلوفينيا) أو إلى مكتب نيابة عامة واحد بالضرورة أنّ المكتب مدرّب على وجه التحديد أو أنه يمتلك مهارات محدّدة، ولا سيما عندما تكون الهيئة أو المحكمة مختصة أيضاً بقضايا أخرى.
- 71- ولا توجد لدى بعض البلدان (مثل باراغواي وبوتان وتشيكيا وسويسرا وفرنسا وكندا ونيوزيلندا) سلطات متخصصة بأي من الدولوات المذكورة أعلاه. ولا ينص سوى عدد قليل من البلدان على التخصص فيما يتعلق بكل من استهلال التدابير غير المستندة إلى إدانة وإصدار قرار بشأنها (كما هو الحال في مالطة).
- 72- وقوات الشرطة المعنية هي التي لديها التخصص في هذا المجال في بعض البلدان (مثل أستراليا).
- 73- وفي بلدان أخرى (كما هو الحال في سنغافورة ومالطة والنمسا)، يتولى مدعون عامون متخصصون إدارة قضايا المصادرة غير المستندة إلى إدانة.
- 74- وفي المكسيك ومالطة، يوجد قضاة متخصصون في قضايا المصادرة، سواء كانت مستندة إلى الإدانة أم لا.

الدليل ومعيّار الإثبات

- 75- في الغالبية العظمى من البلدان، لا يلزم إثبات ارتكاب الجرم لمصادرة الموجودات دون إدانة جنائية. فالصلة بين الممتلكات والجريمة هي التي تُعتبر أساسية في هذا الصدد. وكثيراً ما يكون إثبات وجود الجريمة ووجود صلة أو رابط بين الموجودات والجريمة كافياً. ويختلف هذا الأمر في البلدان (كما هو الحال في فرنسا وقطر) التي تتبّع نظام المصادرة الجنائية التقليدية غير المستندة إلى إدانة، إذ لا يمكن إجراء المصادرة إلا إذا تعذرت الملاحقة القضائية أو الإدانة بارتكاب الجريمة. غير أنّ البلدان التي لديها نظم مصادرة مدنية (مثل سنغافورة) تشترط أحياناً إثبات ارتكاب الجرم.
- 76- وفي البلدان التي تتبّع نموذج المصادرة المدنية (ولا سيما البلدان التي تطبق القانون الأنغلوسكسوني)، عادة ما يكون معيار الإثبات هو الأخذ بأرجح الاحتمالات (كما هو الحال في أستراليا وبروني دار السلام وجزر البهاما وسنغافورة والمملكة المتحدة وموريشيوس ونيوزيلندا والولايات المتحدة)، كما يشار إليه أحياناً باسم "رُجحان البينة" (كما هو الحال في بوتان).

77- ولا تزال هناك بعض أوجه عدم اليقين بشأن كيفية تطبيق هذا المعيار بدقة وما إذا كان مبدأ الأخذ بأرجح الاحتمالات معروفاً بصورة موحدة في جميع البلدان. إذ توضح بعض البلدان (كما هو الحال في جزر البهاما) أن معيار الأخذ بأرجح الاحتمالات يتطلب مع ذلك اتخاذ القرار استناداً إلى أسباب تتجاوز الأسباب المعقولة، وإن كان من غير الواضح ما إذا كان ذلك يمثل معياراً أعلى للإثبات. وفي بلدان أخرى (مثل المملكة المتحدة)، ينصب النقاش على مدى مرونة معيار الأخذ بأرجح الاحتمالات وما إذا كان يمكن أن يشكل معياراً أعلى بقليل في القضايا غير المستندة إلى إدانة منه في القضايا العادية (أي "معيار إثبات مدني معزز").

78- وفي أماكن أخرى (مثل النمسا وتشيكيا)، لا يمكن فرض المصادرة إلا وفقاً للمعيار التقليدي للأدلة المنطبق على القضايا الجنائية.

79- ومعيار الإثبات في سويسرا هو نفس المعيار المعتمد في الإجراءات الجنائية، مع أن تدابير المصادرة مستقلة بطبيعتها. ويتبع القانون الوطني معيار *الاقتناع الراسخ* (أي الاقتناع الشخصي للمحكمة بعد النظر في جميع الأدلة). وهذا المعيار يشبه إلى حد بعيد قاعدة "بما لا يدع مجالاً للشك".

80- ورغم أن معيار الأخذ بأرجح الاحتمالات يتوافق عادةً مع نموذج المصادرة المدنية، في حين أن معيار "ما لا يدع مجالاً للشك" أكثر توافقاً مع النظم الجنائية غير المستندة إلى إدانة، فإن هذا التوافق الثنائي ليس تلقائياً. ففي ألمانيا، مثلاً، يتمثل معيار الإثبات في قاعدة "بما لا يدع مجالاً للشك"، مع أن الإجراءات غير المستندة إلى إدانة تُعتبر ذات طابع مدني وتتبع قواعد الإجراءات المدنية.

عبء الإثبات

- 81- يقع عبء الإثبات في أغلب الأحيان على عاتق السلطات العامة التي تتبشر الإجراءات.
- 82- غير أن من غير المستبعد في بعض البلدان أن يقع عبء الإثبات على الطرف المعني. وفي مالطة والمكسيك، مثلاً، يتعين على الطرف المتدخل أن يُثبت وجود حق له في الممتلكات وأن يُثبت حسن نيته.
- 83- وعلاوة على ذلك، فإن استخدام افتراضات قابلة للدحض يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى مطالبة الطرف المعني بإثبات أن الممتلكات ليست مرتبطة بجريمة أو أنها اكتسبت بصورة مشروعة.

الافتراضات

- 84- كثيراً ما تسمح النظم القانونية باستخدام افتراضات قابلة للدحض. ومن الأمثلة المتكررة على ذلك استخدام افتراضات تتعلق بالمصدر غير المشروع للثروة المفترضة المجهولة المصدر (كما هو الحال في أستراليا وسنغافورة). واستخدام هذه الافتراضات يجعل النظام الوطني للمصادرة غير المستندة إلى إدانة أقرب إلى نموذج الإثراء غير المشروع أو المفطر (انظر الفقرة 25 أعلاه).
- 85- وفي المكسيك، هناك افتراضات بشأن المصدر المشروع للموجودات (مثلاً عندما يقدم الشخص أدلة على الحياة قبل وقوع الجريمة، أو عندما يُثبت شخص ما أن جميع الضرائب والمساهمات المتعلقة بالممتلكات، أو بحيازتها بحسن نية، قد دُفعت).

أنواع الأدلة

- 86- يتضح أن الفارق الرئيسي في هذا الصدد يتمثل في تطبيق قواعد الإثبات المعتمدة في إطار الإجراءات المدنية وتطبيق قواعد الإجراءات الجنائية. وفي بعض البلدان (مثل إيطاليا)، يمكن أن تكون هناك حلول مختلطة بين الإطارين القانونيين.

87- ورغم أنّ الإطار القانوني الناظم لجمع الأدلة يمكن أن يكون هو إطار الإجراءات المدنية أو الإجراءات الجنائية، لم يُبلغ عن أي قيد يُذكر على استخدام الأدلة بموجب أي من الإطارين.

حماية الأطراف الثالثة

88- عادةً ما تمنح الحماية للأطراف الثالثة الحسنة النية في إجراءات المصادرة غير المستندة إلى إدانة.
89- وفي الآليات المدنية لاسترداد الموجودات، تكون الأطراف الثالثة "أطرافاً مهتمة"، أي أطرافاً تتوخى إلغاء أمر المصادرة بإثبات حقها الشرعي في الممتلكات.

سابعاً- التدابير المؤقتة

90- تعرّف الفقرة (و) من المادة 2 من الاتفاقية تعبير "التجميد" أو "الحجز" بأنه تدبير مؤقت يحظر إحالة الممتلكات أو تبديلها أو التصرف فيها أو نقلها، و/أو يتيح للسلطات العمومية تولي عهدة الممتلكات أو السيطرة عليها مؤقتاً "بناءً على أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة أخرى". وفي بعض البلدان، تعرّف هذه التدابير بالأوامر التقييدية أو الأوامر التقييدية المؤقتة.

91- وكما ذكر آنفاً (انظر الفقرة 8)، يمكن أن يتأثر النطاق الدقيق لتدابير التجميد أو الحجز غير المستندة إلى إدانة بمفهوم الإدانة الجنائية.

92- وتدابير التجميد أو الحجز ذات الصلة لأغراض هذه الوثيقة هي فقط التدابير المؤقتة التي تهدف إلى ضمان إنفاذ تدابير المصادرة غير المستندة إلى إدانة لاحقاً، باستثناء التدابير المؤقتة المتخذة في سياق الإجراءات الجنائية لاتخاذ قرار بشأن ارتكاب الذنب. ومع ذلك، من الصعب أحياناً، بل ومن المستحيل، التمييز بوضوح بين الاثنين. ويسري ذلك بصفة خاصة على الحالات التي يمكن فيها اتخاذ تدبير المصادرة غير المستندة إلى إدانة في إطار نفس الإجراءات الجنائية الرامية إلى إثبات أن الشخص ارتكب ذنباً (كما هو الحال في فرنسا). وفي البلدان ذات النظم التي تطبق تدابير غير مستندة إلى إدانة خارج إطار الإجراءات الجنائية، قد يوجد نظام منفصل لتدابير تقييدية مؤقتة. وحتى في تلك البلدان (كما هو الحال في إيطاليا)، يمكن أن تتداخل هذه التدابير أحياناً مع أوامر الحجز أو أوامر التجميد الصادرة في إطار الإجراءات الجنائية، على الأقل في الحالات التي يمكن أن تدار فيها الإجراءات غير المستندة إلى إدانة بالتوازي مع الإجراءات الجنائية.

93- وتشير الغالبية العظمى من الردود إلى إمكانية فرض تدابير تجميد أو تدابير حجز باعتبارها أشكالاً من القيود المؤقتة بغرض القيام بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة. وكثيراً ما يكون تدبير المصادرة غير المستندة إلى إدانة، في الواقع، مسبقاً بأمر تقييدي مؤقت (كما هو الحال في أستراليا وإيطاليا). وقليلة جداً هي الدول التي لا يمكن فيها اتخاذ تدابير مؤقتة (مثلاً في بوتان).

94- وفي بعض الأحيان، يكون معيار الإثبات المطلوب للتدابير المؤقتة أقل صرامة من تدابير المصادرة، وهو ما من شأنه أن يفاقم الشواغل المتعلقة بالحقوق الأساسية.

ثامناً- التقادم

95- لم تقدّم الردود دائماً صورة واضحة عما إذا كانت مدة التقادم المنطبقة على المصادرة غير المستندة إلى إدانة هي نفسها أو أقصر بالمقارنة مع حالات المصادرة المستندة إلى إدانة.

96- وفي هذا السياق، يمكن تطبيق خيارات مختلفة: ففي بعض البلدان (كما هو الحال في النمسا)، تعادل مدة التقادم الخاصة بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة مدة تقادم الجريمة الأصلية، في حين أن مدة التقادم

الخاصة بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة في بلدان أخرى (كما هو الحال في تشيكيا وسويسرا ولاتفيا) هي نفسها المطبقة على المصادرة المستندة إلى إدانة.

97- وفي بلدان أخرى (مثل ألمانيا)، يميّز بوضوح بين مدتي التقادم، وعادةً ما تكون مدة التقادم الخاصة بالتدابير غير المستندة إلى إدانة أطول من المدة المحددة للمصادرة المستندة إلى إدانة. ولم تحدّد بعض البلدان (مثل أستراليا وبوتان) مدة تقادم للتدابير غير المستندة إلى إدانة.

تاسعاً - استخدام العائدات المصادرة

98- قليلة جداً هي البلدان (مثل سنغافورة) التي ليس لديها قاعدة محددة بشأن تخصيص الأموال المصادرة. وكثيراً ما تُستخدم الأشياء المصادرة في المقام الأول لتعويض الضحايا (كما هو الحال في ألمانيا وإندونيسيا وموريشيوس). ويكتمل ذلك أحياناً تخصيص نسبة مئوية من القيمة المصادرة لصندوق عام لحماية الضحايا (كما هو الحال في تشيكيا وفرنسا والمكسيك).

99- وفي بعض البلدان، تحوّل الموجودات إلى حسابات أو صناديق عمومية مخصّصة.

100- وبعض البلدان (مثل أستراليا وفرنسا وإيطاليا وموريشيوس والمكسيك) لديها مكاتب مركزية متخصصة تدبر الموجودات المصادرة، بينما لا يوجد في بلدان أخرى هيئة مركزية فترك الأمر للمحاكم و/أو المدعين العامين (مثل كندا) أو أطراف ثالثة مفوضة (مثل نيوزيلندا).

101- ويمكن أيضاً أن تكون هناك قواعد محدّدة تتعلق بإدارة الشركات والمصانع، على أن يُعهد إلى الدولة بالأرباح (كما هو الحال في إيطاليا وكولومبيا).

عاشراً - التعاون الدولي

102- ذكرت بعض البلدان صراحةً أنها لم تُنفذ أو لا تستطيع أن تنفّذ ما يصدر عن البلدان الأجنبية من أوامر مصادرة غير مستندة إلى إدانة. وفي بعض البلدان (مثل ألبانيا والجمهورية الدومينيكية وشيلي)، يعزى ذلك بوضوح إلى عدم اعتراف القانون الوطني بإمكانية إنفاذ أي تدابير غير مستندة إلى إدانة. ويجوز التعاون فيما يتعلق بالتدابير غير المستندة إلى إدانة بصفة استثنائية حتى ولو لم يكن النظام الوطني يسمح داخلياً باتخاذ تدابير غير مستندة إلى إدانة (كما هو الحال في توغو).

103- وفي بعض الأحيان، لا يعزى رفض التعاون بشأن التدابير غير المستندة إلى إدانة إلى عدم وجود تدابير وطنية غير مستندة إلى إدانة؛ فعلى سبيل المثال، لا تنص تشريعات بوتان وكندا على التعاون بشأن الأوامر الأجنبية إلا فيما يتعلق بالمصادرة المستندة إلى إدانة.

104- وعموماً، تتيح أغلبية كبيرة من البلدان إمكانية التعاون بشأن التدابير غير المستندة إلى إدانة. غير أنّ الأساس القانوني لذلك التعاون في بعض البلدان لا يبدو واضحاً أو مفصلاً للغاية. ففي فرنسا، مثلاً، يمكن التعاون بشأن التدابير غير المستندة إلى إدانة، ولكن الأساس القانوني يستند إلى قرار محكمة النقض.

105- وفي الحالات التي تكون فيها إمكانية اتخاذ تدابير غير مستندة إلى إدانة في القضايا الوطنية محدودة، يمكن أن ينعكس ذلك أحياناً على نطاق التعاون، الذي قد يقتصر عندئذٍ على حالات المصادرة غير المستندة إلى إدانة المنصوص عليها في القانون المحلي (كما هو الحال في تشيكيا). وعلى غرار ذلك، يقتصر التعاون، في بلدان أخرى (مثل أستراليا)، على المصادرة غير المستندة إلى إدانة بشأن الجرائم الخطيرة (وقد يخضع لإذن من المدعي العام أو سلطة مختصة أخرى).

106- وفي داخل الاتحاد الأوروبي، يتبع التعاون في مجال أوامر المصادرة مبدأ الاعتراف المتبادل، وتحكمه حالياً اللائحة رقم 2018/1805 التي صدرت عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بشأن الاعتراف المتبادل بأوامر التجميد وأوامر المصادرة، والتي لا تستبعد التعاون في حالات المصادرة دون إدانة. ويعرف أمر المصادرة، في الواقع، بأنه "عقوبة أو تدبير نهائيان تفرضهما محكمة بعد إجراءات تتعلق بجريمة جنائية"، ومن ثم فهو لا يقتضي إدانة بالضرورة. غير أن أشكال استرداد الموجودات في إطار إجراءات مدنية منفصلة تماماً عن الإجراءات الجنائية لا تندرج في إطار خطة التعاون هذه. وعلاوة على ذلك، فإن بعض أسباب الرفض المنصوص عليها في اللائحة يمكن أن تتيح للدول الأعضاء رفض التعاون، ولا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق الأشخاص المتضررين في الدولة المنفذة.

التعاون بشأن التدابير القائمة على القيمة

- 107- في معظم البلدان، عندما يكون التعاون ممكناً في مجال إنفاذ مصادرة غير مستندة إلى إدانة، يتسنى التعاون أيضاً فيما يتعلق بالتدابير القائمة على القيمة.
- 108- وبالنسبة للبلدان التي لا تسمح بالتعاون بشأن التدابير غير المستندة إلى إدانة، فإن التعاون بشأن المصادرة القائمة على القيمة غير ممكن.

شروط التطبيق

- 109- في جميع البلدان تقريباً، يبدو أن من الضروري تقديم طلب رسمي لتبادل المساعدة القانونية.
- 110- وعملاً بتحفظ صريح على الاتفاقية، لا تسمح كندا بالتعاون إلا فيما يتعلق بالأوامر الصادرة عن محكمة ذات اختصاص جنائي.
- 111- وفي بعض البلدان (مثل النمسا)، يحق للشخص المعني أن يُستمع إليه قبل تنفيذ التدبير. وفي أستراليا، يحفظ القانون ذو الصلة مصالح الأطراف الثالثة الحسنة النية التي تدعي وجود حق لها في الممتلكات. وتحدد المادة 34 جيم من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لعام 1987 إجراء يسمح بتقديم طلب من طرف ثالث متضرر إلى المحكمة لتحديد حقه المشروع في الممتلكات موضوع أمر مصادرة أجنبي.

ازدواجية التجريم

- 112- تشترط الغالبية العظمى من البلدان (بما فيها بوتان وسويسرا وكندا) ازدواجية التجريم.
- 113- وتجدر الإشارة إلى أن تقييم الأبعاد الحقيقية لازدواجية التجريم ليس واضحاً تماماً. فإذا طُبّق هذا الشرط تطبيقاً صارماً، تطلب اعتماد تدابير مصادرة غير مستندة إلى إدانة فيما يتعلق بجريمة محددة بوضوح. وعلاوة على ذلك، يبقى السؤال قائماً عما إذا كانت ازدواجية التجريم ترسي استناداً إلى وجود الجريمة وحدها أو إلى مسؤولية الجاني أيضاً.
- 114- وثمة نقطة إشكالية أخرى تتمثل فيما إذا كان بالإمكان تفسير ازدواجية التجريم استناداً إلى الجريمة الأصلية فحسب (أي أن الوقائع ستشكل أيضاً جريمة في البلد الموجه إليه الطلب) أو ما إذا كان يمكن تفسيرها بدلاً من ذلك تفسيراً أشد، بحيث لا يتعين أن تشكل الوقائع جريمة يعاقب عليها القانون فحسب، بل ينبغي أن تندرج أيضاً ضمن فئة الجرائم التي يمكن فرض التدبير داخلياً بشأنها (مثلاً، جريمة يعاقب عليها القانون في كندا).

التعاون بشأن التدابير المؤقتة

115- كثيراً ما يكون رفض التعاون فيما يتعلق بالتدابير المؤقتة نتيجة، بوجه أعم، لعدم توافر إمكانية إنفاذ تدابير المصادرة غير المستندة إلى إدانة (كما هو الحال في بوتان وكندا). ولكن كما ذكر آنفاً، يمكن أن يحدث العكس أيضاً، فقد تكون البلدان أكثر انفتاحاً على الاعتراف بتدابير التقييد أو التجميد أو الحجز المؤقت، على الأقل عندما تُفرض تلك التدابير سلطات ذات اختصاص في المسائل الجنائية، لأن تلك التدابير لا تتطلب إدانة (كما هو الحال في ألبانيا، وبدرجة أقل في شيلي).

حادي عشر-التحديات المطروحة

116- رُدت بلدان كثيرة بأنها لم تواجه تحديات ولم تشهد مناقشات تتعلق بتنفيذ تدابير المصادرة غير المستندة إلى إدانة. غير أن هذا الأمر مرده في بلدان كثيرة (كما هو الحال في جزر البهاما) إلى العدد المحدود من حالات التنفيذ العملي التي واجهتها تلك البلدان.

117- ويظل التحدي العام القائم باستمرار هو تنوع المصطلحات، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى سوء فهم كبير.

حماية الحقوق الأساسية

118- لم تُقدّم سوى أسباب قليلة لعدم اعتماد تدابير غير مستندة إلى إدانة. وترتبط أقوى الأسباب وراء عدم اعتماد تدابير غير مستندة إلى إدانة فيما يبدو بشواغل تتعلق بحماية الحقوق الأساسية.

119- وقد أبرزت غالبية البلدان، بما فيها أستراليا وألمانيا وبلغاريا وتشيكيا وسلوفينيا، مسائل تتعلق بالامتثال للحقوق الأساسية. ففي بلدان كثيرة (كما هو الحال في أستراليا وألمانيا)، رُفعت دعاوى قضائية أمام محاكم وطنية أعلى بشأن تلك المسائل، فتم تجاوزها في نهاية المطاف.

قرينة البراءة

120- كثيراً ما ترتبط الشواغل المعبر عنها بقرينة البراءة (كما هو الحال في سنغافورة). وينطبق ذلك عندما تصنّف فيها التدابير غير المستندة إلى إدانة على أنها عقوبات تطبّق على أشخاص غير مدانين. ومن السهولة بمكان التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج في الحالات التي تصادف فيها الممتلكات بسبب صلتها بفرد ما بدلاً من صلتها المتأصلة بجريمة. ويمكن أن تثير حالات مصادرة الثروة المجهولة المصدر شواغل مماثلة. فعندما يُتخذ التدبير بعد تقييم الصلة بين الثروة والجرم، ولا سيما عند الاحتكام إلى معيار إثبات أعلى، يصبح من الصعوبة بمكان إثبات انتهاك قرينة البراءة. وفي حالة سنغافورة، قوبلت هذه الشواغل بحجة أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعي العام، الذي يتعين عليه أن يُثبت النشاط الإجرامي غير المشروع.

ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع

121- ثمة مشكلة أخرى كثيراً ما سلّط عليها الضوء، وهي احتمال عدم كفاية حماية ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع (كما هو الحال في أستراليا). وتثار هذه النقطة أحياناً ارتباطاً بقرينة البراءة، للاحتجاج بأن الشخص يُجبر على إثبات براءته من أجل إلغاء أمر من الأوامر. وتثار هذه النقطة أيضاً في بعض الأحيان على نحو منفصل لأن إجراءات تطبيق التدابير غير المستندة إلى إدانة أبسط وتشمل شكليات أقل وتتطوي على معايير إثبات أقل صرامة مقارنة بمعايير المحاكمة الجنائية.

حقوق الملكية

122- من المشكلات الأخرى التي سُلطَ عليها الضوء احتمال التقييد المفرط - أو غير المتناسب - لحقوق الملكية. فقد أثبتت في أستراليا، على سبيل المثال، مشكلة الامتثال لضروب الحماية الدستورية فيما يتعلق بحيازة الممتلكات بشروط عادلة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الحالات التي تركّز فيها التدابير غير المستندة إلى إدانة على حيازة ثروة مجهولة المصدر، أو عندما تكون هناك افتراضات تؤدي إلى نتيجة مماثلة. وينبغي أن يكون مبدأ التناسب في تقييد حقوق الملكية، في جميع الأحوال، قابلاً للتطبيق دائماً، وذلك لتجنب فرض قيود مفرطة.

السلطة التقديرية المطلقة وتحيز الشرطة

123- يمكن أيضاً ربط قضايا الامتثال للحقوق الأساسية بمشكلات السلطة التقديرية القضائية المفرطة - المطلقة - من جانب السلطات العمومية المعنية (كما هو الحال في أستراليا). وأبرزت نيوزيلندا مشكلات السلطة التقديرية فيما يتعلق بدور الشرطة. وتتصب المخاوف، بالخصوص، على احتمال تصرف الشرطة بتحيز وإساءة استخدام صلاحياتها عند مباشرة الإجراءات وتقديم الأدلة، على الرغم من أن الأمر لا يمكن أن يصدر إلا عن محكمة. وأعربت الجمهورية الدومينيكية عن قلقها إزاء احتمال إساءة استخدام التدابير غير المستندة إلى إدانة على الصعيد السياسي.

عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين

124- أثارت بعض الدول (مثل أستراليا) أيضاً مشكلة التدابير غير المستندة إلى إدانة التي تغطي إلى حد بعيد نفس الادعاءات المتعلقة بقضايا جنائية سبق البت فيها (عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين). وهي مسألة تتطوي على تحديات خاصة من حيث إنها تعتمد على التوصيف والشكل اللذين يأخذهما التدبير غير المستند إلى إدانة. فإذا كان من الممكن معادلة التدبير المعني بعقوبة، فإن تيرئة الشخص أو إدانته سابقاً بشأن نفس الادعاءات تمثّل مشكلة قانونية كبرى، لأن إجراء ملاحقة قضائية ثانية ينبغي ألا يُسمح به عادةً. وإذا كان التدبير يستهدف بدلاً من ذلك منع الجريمة وحماية الأمن العام، تسنى التغلب على عقبة قاعدة عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين. وحتى لو كان الجاني قد أدين بالفعل، فإنه يبدو من المشروع مصادرة جميع الموجودات المتعلقة بالجريمة أو المتأتية منها من أجل طمس جميع عواقب الجريمة، وجميع دوافع الانخراط في أعمال إجرامية.

مسائل أخرى

125- أشارت بعض البلدان (مثل إندونيسيا وجمهورية مولدوفا) إلى أن تشريعاتها ليست شاملة. وهذا الغموض يؤثّر على التنفيذ العملي للتدابير على الصعيد الوطني وفي القضايا العابرة للحدود.

126- وواجهت بعض البلدان (مثل كندا) تحديات تتعلق بالتوزيع الداخلي للصلاحيات (بين قوانين المقاطعات والقوانين الاتحادية)، ولا سيما عندما تستخدم مختلف مستويات الحكومة نظامي مصادرة مختلفين (أي نموذج جنائي مقابل نموذج مدني).

127- وثمة مسألة إشكالية أخرى لا تزال قائمة تتمثل فيما إذا كان ينبغي إدراج الجرائم الضريبية أيضاً في قائمة الجرائم الأصلية.

128- ولم تذكر الدول مشاكل محدّدة فيما يتعلق بتطبيق شرط ازدواجية التجريم. وقد يُسهّم تبسيط هذا الشرط في جميع الدول بالتأكيد في الحد من الخلافات التي تنشأ في قضايا التعاون.

129- ومن النقاط التي قلّما وردت في الردود اقتفاء أثر الموجودات عند إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية. فإذا كانت الموجودات محدّدة بدقة في أمر المصادرة الأجنبي غير المستند إلى إدانة، كان الإنفاذ أسرع في الواقع. بيد أنّ هذا التحديد الدقيق غير ممكن دائماً.

ثاني عشر - الممارسات الجيدة

المصادرة غير المستندة إلى إدانة بوجه عام

- 130- لم تقدّم الردود الواردة صورة شاملة جداً للممارسات الفعالة عملياً.
- 131- ويمكن مع ذلك استخلاص بعض الممارسات الجيدة من التحديات التي سلّط عليها الضوء. وينبغي أن تؤخذ الشواغل المتعلقة بالامتثال للحقوق الأساسية على محمل الجد ويمكن أن تقضي إلى تشكيل القواعد على نحو يقلّص إلى أدنى حد من التضارب مع الحقوق.
- 132- ومن المؤكّد أنّ اعتماد تشريعات وطنية شاملة تنظّم آليات المصادرة غير المستندة إلى إدانة وتطبيقها، بما في ذلك لأغراض التعاون الدولي، سيكون مفيداً.
- 133- ويمكن أن تتمثل أولى الممارسات الجيدة في تجنب أن تكون للتدابير غير المستندة إلى إدانة آثار شاملة مفرطة. ومن شأن استحداث بند المشقة، مثلما هو متّبع في نيوزيلندا، أن يحدّ من هذه الآثار المفرطة.
- 134- ويمكن، عموماً، ملاحظة أنه لا تزال هناك بعض أشكال للتطبيق على الصعيد الوطني يتم بموجبها تحديد عدم مشروعية الممتلكات في ضوء صلتها بفرد أكثر مما تُحدّد استناداً إلى صلتها بعمل إجرامي. ومن شأن زيادة التركيز على عدم مشروعية الممتلكات أن يساعد في تقليل المخاوف المتعلقة بقرينة البراءة. فإذا كانت الممتلكات مستهدفة بحكم طابعها الإجرامي، وليس لكونها في حوزة شخص يُحتمل أن يكون مجرماً، فلا مجال للقول بأنّ المصادرة غير المستندة إلى إدانة هي في جوهرها عقوبة.
- 135- ويساعد تخصص السلطات التي تتولى الملاحقة القضائية واقتفاء أثر الموجودات غير المشروعة في زيادة فعالية التدابير غير المستندة إلى إدانة.
- 136- وفيما يتعلق بنطاق التدابير، قد يؤدي ربط التدابير بجرائم معيّنة إلى أشكال تطبيق تطوي على مشاكل في حالة حدوث تغييرات في التصنيفات القانونية. وفي هذا الصدد، يبدو أنّ من الممارسات الجيدة توسيع نطاق تطبيق التدابير غير المستندة إلى إدانة ليشمل أوسع قائمة ممكنة من الجرائم. ويبدو أيضاً أنّ من الممارسات الجيدة تحديد نطاق التدبير لا فيما يتعلق بنوع الجرائم وحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بحجم الموجودات غير المشروعة (كما هو الحال في نيوزيلندا).
- 137- ويساعد وجود سلطات مركزية لإدارة الأموال في ضمان إمكانية استخدام العائدات المصادرة إلى أقصى حد خدمةً للأغراض العامة والاجتماعية.

التعاون غير المستند إلى إدانة

- 138- نظراً للتضارب المحتمل في ضبط مفهوم ازدواجية التجريم، فإنّ من الممارسات الجيدة توضيح تفسير هذا المفهوم في التشريعات الوطنية. وفي هذا الصدد، ينبغي، في الوضع المثالي، تفسير ازدواجية التجريم بحيث تعني أنّ الجريمة الأصلية مجرّمة أيضاً في البلد الموجّه إليه الطلب (بصرف النظر عن تصنيفات الجرم وجسامته في التشريعات الداخلية). ومن الممارسات الجيدة أيضاً اعتبار ازدواجية التجريم أساساً اختيارياً للرفض.

139- ومن الممارسات الجيدة في التعاون بشأن التدابير غير المستندة إلى إدانة النص صراحةً ليس فقط على إنفاذ الأمر الأجنبي، بل أيضاً على إمكانية مباشرة إجراءات محلية غير مستندة إلى إدانة بناء على الأمر الأجنبي.

ثالث عشر - مناقشة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات في اجتماعه المعقود في فيينا في الفترة من 6 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2021

140- عرضت الأمانة التحليل المشار إليه أعلاه لكي ينظر فيه الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات في اجتماعه المعقود في فيينا في الفترة من 6 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2021 (CAC/COSP/WG.2/2021/4)، ونظمت حلقة نقاش مواضيعية بشأن هذا الموضوع. وقدم المناظرون من الاتحاد الروسي وسنغافورة وكولومبيا ونيوزيلندا عروضاً إيضاحية.

141- وفي المناقشة، أشار متكلمون إلى آليات وإجراءات ولاياتهم القضائية المتعلقة بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة، وأبرزوا الحاجة إلى معالجة الثغرات في استرداد الموجودات وأشاروا إلى التحديات والمخاطر ذات الصلة وأهمية استحداث أدوات جديدة لمواجهة تلك التحديات (CAC/COSP/WG.2/2021/5، الفقرات 42-50).

رابع عشر - الاستنتاجات والخطوات التالية

142- قد تكون المصادرة غير المستندة إلى إدانة أداة فعالة لاسترداد الموجودات في قضايا الفساد المعقدة عبر الوطنية، بيد أن التحليل الوارد أعلاه يبيّن أنها تظل مجالاً تقنياً للغاية لا يزال العديد من البلدان يفتقر فيه إلى الخبرة العملية؛ وعلاوة على ذلك، فقد تلقى المكتب ردوداً على استبيانته من 44 دولة طرفاً فقط.

143- وفي هذا الصدد، لعل المؤتمر يود النظر في أي من التحديات والممارسات الجيدة التي أبرزتها هذه الوثيقة يستحق مزيداً من النظر فيها.

144- ولعل المؤتمر يود أيضاً النظر في إيجاد سبل لزيادة موافقة النُهُج القانونية والمصطلحات المستخدمة في سياق المصادرة غير المستندة إلى إدانة.

145- ولعل المؤتمر يود كذلك النظر في إيجاد سبل لتعزيز فعالية إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية غير المستندة إلى إدانة. ولعل من المسائل ذات الصلة بوجه خاص في هذا الشأن كيفية إيجاد سبيل أمثل للتعاون بشأن التدابير غير المستندة إلى إدانة التي تشكّل جزءاً من "النماذج المدنية"، بالنظر إلى أن الاتفاقية تتطلب التعاون في المسائل الجنائية، في حين أن التعاون في المسائل المدنية والإدارية غير إلزامي (المادة 43 من الاتفاقية).

146- وفي ضوء ما تقدّم، وبما أن المعلومات التي خضعت للتحليل لأغراض هذه الوثيقة ستستخدم في مزيد من التحليل في إطار تحديث دراسة مبادرة "ستار" المعنونة "دليل للممارسات الحسنة بشأن مصادرة الأصول دون الاستناد إلى حكم إدانة"، لعل المؤتمر يود النظر في تقديم توجيهات إلى المكتب بشأن الأعمال الإضافية المتصلة بالإجراءات التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون إدانة جنائية، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي تعميم طلبات إضافية على الدول الأطراف للحصول منها على معلومات بشأن هذا الموضوع.